

# التدليس في الحديث

الدكتور محمد طاهر الجوابي

بحث هذا الموضوع في كتب علوم الحديث و مصطلحه بصورة مجملة في الغالب وليس للباحث أن يضيف جديدا في مسائله ، لكن في الإمكان أن يجمعها و يبينها بصفة تعين على فهمها ، و تزيل اللبس المتمثل في خطورة التدليس من ناحية ، و نسبته إلى بعض أهل الحديث و أنتمته من ناحية أخرى ، و هم الذين عرفوا بالنزاهة .  
لهذا الغرض رأيت أن أبحثه بشيء من التفصيل و التوضيح مهتدنا بالحد و منتهيا إلى الحكم ، لعلمي أسهم في بيانه .

## التعريف

التدليس لغة : مستمد من الدّس بالتحريك - والدّسة - بالضم - :الظلمة ، و المدالسة : المخادعة ، و فلان لا يدالس : لا يخادع ، ولا يفدر .  
و التدليس في البيع : كتمان عيب السلعة عن المشتري (1) .  
و في التدليس في علوم الحديث ومصطلحه ما يقرب من هذا المعنى لأن الراوي يعمد فيه إلى إخفاء شيء ما بطريقة من الطرق .

## إصطلاحا :

لم يعرف التدليس اصطلاحا ، وإنما قسمه البعض إلى قسمين رئيسيين ، وعرفهما ، وألحق البعض بالقسم الأول فروعاً عرف بعضها ، و مثل للبعض ، و هناك من عد أحد هذه الفروع قسما .  
أقسامه :

قسمه ابن الصلاح (ت 643 ) إلى قسمين : (1) تدليس الإسناد ، (2) تدليس الشيوخ (2)  
و أقر النووي (ت 676 ) هذا التقسيم (3) و أضاف الزين العراقي (ت 806 )قسما ثالثا هو تدليس التسوية (4) ، و تعقبه البقاعي (5) بأن أصل التدليس لا يتجاوز القسمين اللذين ذكرهما ابن الصلاح لأنه لا يخلو الحال من إسقاط الراوي أو ذكره و تسمية وصفه ، قال : " و أما الأنواع فهي أكثر من ثلاثة ، و ذكر منها تدليس القطع و تدليس العطف " (6)

## تدليس الإسناد

عرفه ابن الصلاح بقوله : " هو أن يروى عن لقيه ما لم يسمعه منه موهما أنه سمعه منه ،

أو عن عاصره ولم يلقه موهما أنه قد لقيه و سمعه منه .  
 و لاحظ أنه قد يكون بين الراوي ومن دلس عنه واحد أو أكثر . (7)  
 يتبين من هذا التعريف أن لهذا القسم صورتين الفارق بينهما هو حصول اللقاء في الأولى ، و المعاصرة  
 فقط في الثانية ، و الجامع بينهما هو إيهام السماع فيهما رغم انتفائه .  
 و لهذا القسم من التدليس شرطان : أحدهما : أن يأتي بلفظ محتمل غير كذب مثل " عن فلان " .  
 و نحوه ، و ثانيهما أن يكون المدلس عاصرا لمن دلس عنه لأن الإيهام لا يحصل إذا لم تكن المعاصرة ،  
 فإذا انتفت صار كذبا أو إرسالا . (8)

و نقل ابن عبد البر (ت 463) عن لم يسمه عدم اشتراط المعاصرة " فجعل التدليس أن يحدث  
 الرجل عن الرجل بما لم يسمعه منه بلفظ يقتضي تصريحاً بالسماع " .  
 و عقب عليه بقوله : " فعلى هذا ما سلم من التدليس أحد ، لا مالك ولا غيره " . (9)  
 و هذا التعريف الأخير يناسب الإرسال لخلوه من إيهام السماع ، و الإرسال للحديث ليس بإيهام  
 من المرسل كونه سامعا ممن لم يسمع منه وملاقيه لمن لم يلقه " . (10)  
 يتضح من هذا أن تعريف ابن الصلاح جمع أوصاف تدليس الإسناد و هو المشهور عند أهل الحديث .

#### صيغة تدليس الإسناد

صيغته هي : " قال فلان " أو " عن فلان " و نحو ذلك و لا يقال " أخبرنا فلان " ولا " حدثنا " .  
 و ما أشبههما . (11)  
 و من الصيغ أن يسقط الراوي صيغة التحديث و يسمى الشيخ فقط ، فيقول : فلان قال العراقي :  
 " و هذا يفعله أهل الحديث كثيرا " . (12)

#### مثاله

مثل له ابن الصلاح بهذا المثال :  
 " عن علي بن خشوم (ت 257) قال : كنا عند ابن عبيدة (ت 198) فقال " الزهري ( 124 )  
 فقيلاً له حدثكم الزهري ، فسكت ثم قال : الزهري ، فقيلاً له سمعته من الزهري ؟ فقال : لا لم  
 أسمع من الزهري ، و لا ممن سمعه من الزهري ، حدثني عبد الرزاق (13) عن معمر ( 14 )  
 عن الزهري " . (15)

و يتمثل التدليس في هذا الحديث في رواية سفيان بن عيينة عن ابن شهاب الزهري ما لم يسمعه  
 منه ، و سمعه بواسطة عبد الرزاق الصنعاني عن معمر بن راشد عنه لكنه أسقطهما ، و لما سئل  
 عن واسطته إلى الزهري سماها و هما ثقتان ، و لهذا كان لتدليس ابن عيينة اعتبار خاص لأنه  
 لا يدلس إلا عن ثقة ، و سنرى هذا بعد إن شاء الله تعالى .

## الملحقات بتدليس الإسناد

ألقى ابن حجر بتدليس الإسناد تدليس القطع ، و العطف و التسوية . (16)

### تدليس القطع

لم أعثر له على تعريف ، و يمكن أن أستنتج تعريفه من المثال الذي مثل له به . فاقول : " هو أن يحذف المدلس بعضا من رجال الإسناد . و يشير إلى ذلك بسكوته . ثم يستأنف التحديث و يذكر بقية الرجال ."

مثاله ما رواه ابن عدي (ت 365) بسنده إلى عمر بن عبيد الله الطنجاقي (ت 185) أنه كان يقول : حدثنا ، ثم يسكت و ينوي القطع ، ثم يقول : هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة .... (17)

### تدليس العطف

هو أن يصرح الراوي المدلس بالتحديث عن شيخه و يعطف عليه شيخا آخر له . و لا يكون سمع ذلك من الثاني . (18)

مثاله ما رواه الحاكم أبو عبد الله (ت 405) قال : اجتمع أصحاب هشيم (19) فقالوا : لا نكتب عنه اليوم شيئا مما يدلسه ففطن لذلك ، فلما جلس قال : حدثنا حصين (20) و مغيرة (21) عن ابراهيم (22) و ساق عدة أحاديث ، فلما فرغ قال : هل دلست لكم شيئا ؟ قالوا : لا " فقال : " بلى " كل ما حدثكم عن حصين ، فهو سماعي و لم أسمع من مغيرة من ذلك شيئا . (23)

### تدليس التسوية

هو أن يروي الراوي حديثا عن شيخ ثقة و ذلك الثقة يرويه عن ضعيف ، عن ثقة ، فيأتي المدلس الذي سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط الضعيف الذي في السند و يجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل كالمنعنة و نحوها فيستوى الإسناد كله ثقات . (24)

و يصرح المدلس بالاتصال بينه و بين شيخه لأنه قد سمعه منه فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قبوله إلا لأهل التقوى المعرفة بالعلل . (25)

مثاله ما رواه ابن أبي حاتم الرازي في كتابه علل الحديث قال : سمعت أبي ، و ذكر الحديث الذي رواه اسحاق بن راهوية عن بقية بن الوليد . قال : حدثني أبو وهب الأسدي . قال : حدثنا نافع عن ابن عمر قال : " لا تحمدوا إسلام إمرئ حتى تعرفوا عقدة رأيه " قال أبي : هذا الحديث له علة قل من يفهمها ، روى هذا الحديث عبيد الله بن عمرو عن اسحاق بن أبي فروة عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه و سلم .

وعبيد الله بن عمرو كنيته أبو وهب و هو أسدي فكان بقية بن الوليد كنى عبيد الله بن عمرو و نسيه إلى بني أسد لكيلا يظن به حتى إذا ترك اسحاق بن أبي فروة من الوسط لا يهتدي له . قال : و كان بقية من أفعل الناس لهذا . (26)

### الرواة الذين اشتهروا بهذا النوع من التدليس

منهم بقية بن الوليد الحميري الحمصي المحافظ ولد (110) و توفي (197) روى عن عبد الملك بن جريج والأوزاعي وشعبة وثلاثهم شيوخه .

قال عبد الله بن المبارك (ت 181) " صدوق لكن يكتب عن أقبل وأدبر ."

وقال النسائي (ت 303) إذا قال : "حدثنا وأخبرنا" فهو ثقة .

وقال ابن حبان (ت 354) " سمع عن مالك وشعبة وغيرهما أحاديث مستقيمة، ثم سمع من أقوام كاذبين عن شعبة ومالك فروى عن الثقات بالتدليس ما أخذ عن الضعفاء ."

وقال ابن عدي (ت 365) "إذا روى عن أهل الشام فهو ثبت ."

وقال أبو مسهر عبد الأعلى (ت 218) "أحاديث بقية ليست نقية فكن منها على تقية ."

وقال يحيى بن معين (ت 235) " عند بقية ألف حديث صحاح عن شعبة وكان يذاكر شعبة بالفقه ."(27) تدل هذه الشهادات على كثرة أحاديث بقية وحفظه وثقته من ناحية وضعف تحريه وتدليسه من ناحية ثانية ، وللاحتياط من تدليسه حذروا منه.

### الوليد بن مسلم (28)

هو أبو العباس الوليد بن مسلم الدمشقي (ت 195). روى عن عبد الملك بن جريج والأوزاعي وغيرهما.

قال ابن المديني : " هو رجل أهل الشام وعنده علم كثير " وقال أبو حاتم الرازي : " صالح الحديث " .

قال أبو مسهر عبد الأعلى : " الوليد مدلس ، وإنما دلس عن الكذابين " .

وقال صالح جزرة : سمعت الهيثم بن خارجة (ت 227) يقول : قلت للوليد بن مسلم : " قد أفسدت

حديث الأوزاعي ، قال : وكيف ؟ قلت : تروى عن الأوزاعي عن نافع . وعنه عن الزهري . وعنه عن

يحيى بن سعيد . وغير ذلك بين الأوزاعي وبين نافع عبد الله بن عامر الأسلمي ، وبينه وبين الزهري

قرة ، فما يحملك على هذا ؟ قال : أنبل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء . قلت : فإذا روى الأوزاعي

عن هؤلاء ، وهم ضعفاء مناكير ، فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعي عن الأثبات ضعف

الأوزاعي " فلم يلتفت إلى قولي " (29)

هذه المحاوراة أفحمت الوليد ، و بينت خطر تدليسه ، ولأجل ذلك حذر منه المحدثون .

### القسم الثاني الرئيس : تدليس الشيوخ

عرفه ابن الصلاح بقوله : " هو أن يروي عن شيخ حديثا سمعه منه ، فيسميه أو يكتبه أو ينسبه أو

يصفه بما لا يعرف ، كي لا يعرف ."(30)

### مثاله

مثل له بما رواه أبو بكر بن مجاهد الإمام المقرئ عن أبي بكر : عبد الله بن أبي داود

السجستاني فقال : " حدثنا عبد الله بن أبي عبد الله " (31).  
قتل التدليس في حذف كنية عبد الله وهي "أبو بكر" والاستغناء عن نسبه والاكتفاء باسمه وذكر  
كنية والده بدل اسمه .

### تدليس البلاد

ألق ابن حجر هذا النوع بتدليس الشيوخ ، و مثل له بأمثلة منها : أن يقول الراوي المصري مثلاً :  
حدثني فلان بالأندلس و يريد موضعاً بالقرافة .

أو يقول الراوي البغدادي : حدثني فلان بما وراء النهر و يريد نهر دجلة إلى آخره .  
و نبه إلى كراهته لأنه يدخل في إيهام الرحلة في طلب الحديث إلا أن تكون هناك قرينة تدل على عدم  
إرادته التكثير ، فلا كراهة . (32)

هذه هي أقسام التدليس ، و قد أوجملها البقاعي ، فقال : "التحقيق أن التدليس ليس إلا قسمين : تدليس  
الإسناد ، و تدليس الشيوخ ، و يتفرع على الأول : تدليس العطف ، و تدليس الحذف . و أما تدليس  
التسوية فيدخل في القسمين ، فتارة يصف شيخ السند بما لا يعرفون من غير إسقاط فتكون التسوية  
الشيوخ ، و تارة يسقط الضعفاء ، فتكون تسوية السند ، و هذا يسميه القدماء التجهيز ، فيقولون : جهزه  
فلان : يريدون ذكر من فيه من الأجواد و حذف الأذنياء " . (37)

و نوع الحاكم أبو عبد الله التدليس إلى ستة أنواع بالنظر إلى المدلسين فكان تقسيمه على النحو التالي :  
1- المدلسون الذين دلسوا عن الثقات .

2- الذين بينوا سماعاتهم عندما وقعت مراجعتهم .

3- الذين دلسوا عن المجتهولين .

4- الذين دلسوا عن المجروحين فغيروا أساميهم و كناههم لئلا يعرفوا .

5- الذين سمعوا عن قوم الكثير و فاتهم عنهم الشيء اليسير فدلسوه .

6- قوم روى عن شيوخ لم يروهم قط إنما قالوا : " قال فلان " فحمل ذلك منهم على السماع ، و ليس  
عندهم منهم سماع عال و لا نازل . (34)

و تعرض الحاكم إلى أماكن التدليس فنفاه عن أهل الحجاز و مصر و خراسان و ما جاورها و وصفه  
بالندرة في بغداد ، و القلة في البصرة و الكوفة في الكوفة . (35)

## حكم التدليس

من الصعب القطع بحكم بات في التدليس في الحديث لتنوعه واختلاف آراء المحدثين فيه ، لذلك أذكر حكمه العام أولاً عند البعض ، ثم أفصل القول في بيان حكم أقسامه ، وفي حالة من حالاته هي تدليس الثقات .

أثيرت قضية التدليس في النصف الأول من القرن الهجري الثاني تقريباً فاعتبره شعبة بن الحجاج ( ت 160 ) ثم حماد بن زيد ( ت 197 ) أخاً للكذب ، وأضاف شعبة أنه عنده أشد من الزنا ، وأن السقوط من السماء أحب إليه من أن يدلس وشاركه في الرأي الأخير عبد الله بن المبارك ( ت 181 ) (36) و ذمه أيضاً وكيع بن الجراح ( ت 197 ) وأبو عاصم النبيل : الضحاك بن مخلد ( ت 212 أو 214 ) (37) وعن الإمام الشافعي ( ت 204 ) : التدليس ليس بكذب يرد به حديث صاحبه كله . " (38) وقال الإمام أحمد بن حنبل : " أكره التدليس " فقيل له : قال شعبة : هو كذب قال : لا . قد دلس قوم ونحن نروي عنهم . "

ونقل عنه أيضاً توقفه في الاحتجاج بحديث من عرف بالتدليس فيما لم يقل فيه : " حدثني أو سمعت . " (39)

وفصل المسألة الخطيب البغدادي ، فذهب إلى أن التدليس مكروه عند أكثر أهل العلم ، وأن منهم من عظم الشأن في ذمه ومن تبرأ منه للأسباب التالية :

- 1- إيهام المدلس السماع لمن لم يسمع منه ، وذلك مقارب الإخبار بالسماع ممن لم يسمع منه .
  - 2- عدوله عن الكشف إلى الإحتمال ، وذلك خلاف موجب الورع والأمانة .
  - 3- تعمد حذف الراوي المجروح طلباً لتوهم علو الإسناد ، وذلك خلاف موجب العدالة ، ومقتضى الديانة من التواضع في طلب العلم ونسبة الخبر إلى رايه . (40)
- و الملاحظ أن حذف المدلس الراوي المجروح لا يختص بطلب علو الإسناد بل قد يكون الغرض منه إبعاده وإيهام الرواية عن الثقات . وهي حالة أخطر .

### حكم خبر المدلس

أورد فيه الخطيب البغدادي الآراء التالية :

- 1- رده من فريق من الفقهاء وأصحاب الحديث للأسباب المتقدمة
- 2- قبوله من خلق كثير من أهل العلم ممن يعدون التدليس غير ناقض للعدالة ، وهم جمهور من قبل المراسيل وفسروا التدليس بالإرسال .

3- قبوله من بعض أهل العلم بشطرين :

1- أن يدلس الراوي عن قد لقيه ، و سمع منه مالم يسمعه منه و سمعه من غيره عنه .

2- أن يكون الذي يدلس عنه ثقة .

4- قبوله إذا ورد على وجه مبين غير محتمل الإيهام . (41)

و قد صحح الخطيب هذا الرأي ، و نص على اللفظ الذي يرتفع به الإيهام . فقال : " هو أن يقول سمعت فلانا يقول أو يحدث ، أو يخبر ، أو قال لي فلان ، أو ذكر لي ، أو حدثني ، أو أخبرني من لفظه ، أو حدث و أنا أسمع ، أو قرئ عليه و أنا حاضر . و ما يجري مجرى هذه الألفاظ مما لا يحتمل غير السماع و ما كان بسبيله . " (42)

و هذا الرأي منقول عن الشافعي و علي بن المديني و مسلم بن الحجاج و جمهور أهل الحديث . (43)  
هذا ما يتعلق بحكم التدليس عامة و أغلبه ينطبق على تدليس الإسناد ، و نظرا إلى خطورة تدليس التسوية أحد فروعه ، فإننا نفرده بالذكر ، ثم نتبعه ببيان حكمه و حكم بقية الأقسام .

#### تدليس التسوية

قال صلاح الدين العلائي (ت 761) : " و بالجملة فهذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقا و شرها . "

و قال زين الدين العراقي (ت 806) : " و هو قاذح فيمن تعمد فعله . " (44)

قال السيوطي : " هو شر التدليس لأن الثقة الأول ، قد لا يكون معروفا بالتدليس ، و يجده الواقف على السند كذلك بعد التسوية قد زواه عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة ، و فيه غرور شديد . " (45)

#### تدليس الشيوخ

أجمل الخطيب البغدادي القول فيه ، فقال : " و في الجملة فإن كل من روى عن شيخ شيئا سمعه منه ، و عدل عن تعريقه بما اشتهر من أمره فخفي ذلك على سامعه لم يصح الاحتجاج بذلك الحديث للسامع لكون الذي حدث عنه في حالة ثابت الجهالة معدوم العدالة . "

و من كان هذا صفته فحديثه ساقط ، و العمل به غير لازم على الأصل الذي ذكرناه فيما تقدم . (46)  
و يظهر من قوله هذا أمران :

الأول : رد حديث المدلس الذي جهل من دلس عنه بتسميته بغير ما عرف به .

الثاني : الرد خاص بهذا الحديث المدلس دون بقية أحاديث من دلسه .

و فصل ابن الصلاح القول في هذا القسم فاعتبره أخف من تدليس الإسناد ، و رأى فيه تضييعا للمروي عنه و توعيرا لطريق معرفته على من يطلب الوقوف على حاله و أهليته .

و بين أن درجة كراهيته تتبع الغرض الحامل عليه عن الأغراض التالية :

1- كون الشيخ الذي غير اسمه ليس بثقة .

2- تأخر وفاة الشيخ بحيث يكون قد شاركه في السماع منه جماعة دونه .

3- صغر سن الشيخ .

4- كثرة روايته عنه و رغبته في التقليل من ذكر شخص واحد على صورة واحدة فيروي عنه في موضع بصفة و في موضع آخر بصفة أخرى ليوهم أنه غير الأول .

و ذكر ابن الصلاح أن الخطيب البغدادي كان يسمح به ووجد في تصانيفه (47) و رد ابن حجر على اتهام الخطيب ، فقال : " ينبغي أن يكون الخطيب قدوة في ذلك ، و أن يستدل بفعله على جوازه فإنه إنما يخفي على غير أهل الفن ، و أما أهله فلا يخفى ذلك عليهم لمعرفتهم بالتراجم ، و لم يكن الخطيب يفعل ذلك إيهاما للكثرة فإنه أكثر من الشيوخ و المرويات ، و الناس بعده عيال عليه ، و إنما يفعل ذلك تفتنا في العبارة " . (48)

و هذا التعليق لابن حجر بين أن تدليس الشيوخ يختلف باختلاف الأشخاص و يستتج منه أن حكمه يتوقف على مقصد صاحبه و هو ما ذهب إليه ابن الصلاح لكن الملاحظ أن الخطيب نفسه ذمه كما سبق أن أثبتناه .

### تدليس الثقات

يمثل لهذه الحالة بتدليس سفيان بن عيينة و قد حكى ابن عبد البر عن أئمة الحديث أنهم قبلوه لأنه إذا سئل عنه أحال على ابن جريج و معمر و نظرائهما من الثقات .

قال ابن حبان " هذا شيء ليس في الدنيا إلا لسفيان بن عيينة فإنه كان يدلس ، و لا يدلس إلا عن ثقة متقن ، و لا يكاد يوجد له خبر دلس فيه إلا و قد بين سماعه عن ثقة " و شبه تدليسه بإسرائيل كبار التابعين ، فإنهم لا يرسلون إلا عن صحابي " (9) و انطلاقا من هذا قرر أهل الحديث قبول تدليس الثقات الذين لا يدلسون إلا عن ثقة .

قال النووي : " إن ما في الصحيحين عن المدلسين بعن و نحوها محمول على ثبوت السماع من جهة أخرى ، و قد جاء كثير منه في الصحيحين بالطريقتين جميعا ، فيذكر رواية المدلس بعن ثم يذكرها بالسماع ويقصد به هذا المعنى الذي ذكرته . (50) و إشار صاحب الصحيح طريق العنينة إنما كان لكونها على شرطه دون تلك " . (51)



## الهوامش

- (1) - ابن منظور ، لسان العرب ، مادة " دلس " 1408/2
- (2) - علوم الحديث 66 (نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ط2 1973)
- (3) - التقريب ضمن تدريب الراوي للسيوطي 224/1 (نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة)
- (4) - التبصرة و التذكرة 197/1 (دار الكتب العلمية بيروت )
- (5) - هو برهان الدين ابراهيم بن عمر البقاعي (ت 855) له حاشية على ألفية العراقي سماها " النكت الوفية بما في شرح الألفية " . الزركلي : الأعلام 56/1 وذكره محمد عبد العزيز الخولي في مفتاح السنة : 161
- (6) - الصنعاني : توضيح الأفكار 350/1 ( نشر المكتبة السلفية ، المدينة المنورة )
- (7) - علوم الحديث : 66
- (8) - الصنعاني : توضيح الأفكار 350/1
- (9) - المرجع نفسه و التدريب 224/1
- (10) - الخطيب البغدادي ، الكفاية 510 (مطبعة السعادة القاهرة ط 1)
- (11) - ابن الصلاح : علوم الحديث 66
- (12) - التبصرة و التذكرة 181/1
- (13) - عبد الرزاق بن همام ( أبو بكر ) الصنعاني أحد الأئمة الأعلام الحفاظ ( ت 221 )  
الخزرجي : الخلاصة 23
- (14) - معمر بن راشد الأزدي البصري ثم اليماني أحد الاعلام (ت153) الخزرجي : الخلاصة 384
- (15) - الحاكم أبو عبد الله : معرفة علوم الحديث 105 و الخطيب البغدادي : الكفاية 512  
و ابن الصلاح : علوم الحديث 66
- (16) - ابن حجر : طبقات المدلسين 11 (نشر المكتبات الأزهرية)
- (17) - العراقي : التبصرة و التذكرة 182/1
- (18) - انظر ابن حجر : طبقات المدلسين : 11
- (19) - هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي ولد : 104 و 105 ، وتوفي 183  
ابن حجر : تهذيب التهذيب 53-56 (دار الفكر ط 1984/14041)
- (20) - حصين بن عبد الرحمن السلمي أبو الهذيل الكوفي (ت 136 ) . الخزرجي : الخلاصة : 36
- (21) - المغيرة بن مقسم الضبي مولاهم أبو هشام الكوفي الاعمى الفقيه (ت 133)  
الخزرجي : الخلاصة 385

- (22)- ابراهيم بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي الفقيه (ت 96)، الخزرجي: الخلاصة: 23
- (23)- معرفة علوم الحديث 105 (نشر المكتب التجاري للطباعة و التوزيع و النشر . بيروت)
- (24)- العراقي : التبصرة و التذكرة 190/1
- (25)- العراقي ، التقيد و الايضاح: 96
- (26)- الرازي ابن أبي حاتم : علل الحديث 154/2-155 (دار المعرفة بيروت 1405/1985)
- (27)- الذهبي : ميزان الاعتدال 331/1-339
- (28)- انظر ما نقل هنا في الذهبي : ميزان الاعتدال 347/4-348
- (29)- الذهبي : ميزان الاعتدال 348/4
- 30 و 31)- علوم الحديث: 66
- (32)- الصنعاني : توضيح الأفكار 373/1
- (33)- المرجع نفسه 376/1
- (34)- معرفة علوم الحديث 103-111
- (35)- المرجع نفسه: 111-112
- (36)- الخطيب البغدادي : الكفاية: 508-509
- (37)- الصنعاني : توضيح الأفكار 367/1
- 38 و 39)- ابن رجب الحنبلي: شرح علل الترمذي : 266-267 (مطبعة العاني. بغداد)
- (40)- الكفاية 510-511
- (41)- الكفاية: 515
- (42)- الخطيب البغدادي : الكفاية 517
- (43)- ابن رجب الحنبلي : شرح علل الترمذي 265-266
- (44)- تدريب الراوي 224/1-225
- (45)- تدريب الراوي 224/1-225
- (46)- الكفاية : 527
- (47)- علوم الحديث: 68
- (48)- الصنعاني : توضيح الأفكار 369/1
- (49)- السيوطي : تدريب الراوي 229/1
- (50)- النووي : شرح مقدمة صحيح مسلم 33/1
- (51)- القاسمي : قواعد التحديث: 132